أوراق إستراتيجية

رئيس فرنسا الجديد: المستقبل والحياة السياسية

بقلم هيلين درايك؛ الدائرة السياسية؛ العلاقات الدولية والدراسات الأوروبية؛ جامعة لوبورو (**Loughborough**)؛ المملكة المتّحدة؛ مجلة السياسة الأوسطية؛ تشرين الثاني 2007.

مقدمة

كان التغيير – المتخوف منه، المتوقع، الموعود، والمنتظر طويلاً– السمة المحددة لإنتخابات 2007 الفرنسية. فكل الإنتخابات تشير الى التغيير في المفهوم الضيق لهذه الكلمة بدءاً من تغيير الحرس صعوداً الى التغيير بقوانين الإخلاء وإسترداد الملكية (قضائياً) في فرنسا في العام 2007 سواء أكانت إنتخابات الرئيس، الحكومة (بمن فيهم رئيس الوزراء)، وكذلك الأكثرية البرلمانية. وفي هذا الصدد، ولأول مرة منذ ما يقرب الــ 30 عاماً، أعادت الهيئة الناخبة الفرنسية حزب أكثرية غير نشط (له مقعده في البرلمان) ، منهية بذلك، وبشكل ظاهر، دورة "التسييس السلبي" (Perrnieau، 2007). هذه الدورة كانت مميزة بالتغييب؛ بدعم أحزاب، حركات أسباب ومبررات مثل "الجبهة الوطنية"، "اليسار التروتسكي"، و"الشكوكية الأوروبية"؛ وكذلك بواسطة العنف وتظاهرات الشارع بوجه طبقة سياسية ضعيفة ظاهرياً.

كانت هذه هي الخلفية الخاصة المميزة لإنتخابات 2007 الرئاسية والبرلمانية في فرنسا، وهي تفسر الكلام والخطب العديدة والمشددة على التغيير التي ميزت الفترة الإنتخابية. وقد إرتفعت الآمال في الخارج، وفي فرنسا نفسها، إذ كان الأمل، على سبيل المثال، بأنّ الرئيس الجديد سيحرر فرنسا من الشلل الذي أصابها من جراء سياستها في الإتحاد الأوروبي بسبب "لا" الفرنسية "*للمعاهدة الدستورية*" في إستفتاء عام 2005. السياسة الفرنسية ذات الإهتمام المحدد تجاه توسيع الإتحاد الأوروبي، بما في ذلك ضم تركيا، وتجاه أجندة الإتحاد الأوروبي الإقتصادية بما يتصل بالتجارة، الزراعة والمنطقة الأوروبية (**Euro zone**).

وفضلاً عن ذلك،فقد وعد كل المتنافسين الرئاسيين الكبار بتحديث الثقافة السياسية الفرنسية. فنيكولا ساركوزي قام بحملة لافتة وصريحة لقطع علاقات الصداقة– إنفصال نظيف– مع جيل الــ 1968: أولئك المولودون في فترة زيادة الولادات الكبيرة ما بعد الديغولية الذين كانوا يعنون بالنسبة لساركوزي، الى أن فرنسا بلد عالق في فخ النوستالجيا وعقيدة إيديولوجية بالية. فذكرى وزير الخارجية البريطاني طوني بلير وهو يلقي خطابه في الجمعية الوطنية الفرنسية في العام 1998، جعلت ساركوزي يبدو كرئيس في الإنتظار يعمل ما يمكن أن ينجح ويكون له التأثير المطلوب، بصرف النظر عن التقاليد أو المحرمات. وكانت سيغولين روايال، عن الحزب الإشتراكي، والوسطي فرنسوا بايرو، الرجل الثالث بهذه الإنتخابات، قد وعدا من جانبهما بلا أقل من جمهورية سادسة.

أما ساركوزي وروايال، المتنافسان في الجولة الأخيرة من الإنتخابات الرئاسية، فقد جسدا، وببساطة، التغيير بميزة سنهما حتى (كلاهما بأوائل الخمسينيات)؛ وفي حالة روايال جنسها (المرأة الأولى التي تصل الى الجولة الثانية من إنتخابات رئاسية في الجمهورية الخامسة). ولم يقم

أي منهما بالتنافس على كرسي الرئاسة من قبل، ولم يصل أي منهما لأي منصب أعلى من منصب وزير في الحكومة. كما أن كلاهما أمّن تسمية حزبه له للرئاسة على عكس التوقعات، وفي حالة ساركوزي تسميته بأسلوب حاسم– إذ لم يكن لديه غريم.

وقد بدا رويال وساركوزي مختلفان حتى: فهما أقل تزمتاً، أكثر سحراً، أقل مراعاة لرغبات الآخرين، أكثر عصرية من سابقيهم. وقد تأكد هذا الأمر لاحقاً عندما أجرى الرئيس ساركوزي مقابلة 14 تموز التلفزيونية الرنانة التنسمة بالأبهة في قصر الإليزيه، وعندما أنهى ممارسة العفو الرئاسي السنوي بخصوص جنحات إجرامية صغيرة، وأمر بمظهر جديد لحفلة حديقة الإليزيه: بالواقع، عمليات تمزيق عديدة لنسيج علاقات الصداقة، وكلها في يوم واحد، للدلالة على ما يدعوه ساركوزي "معالجة وطنية شاملة لتحسين المظهر وتغيير الصورة".

كان رهان ساركوزي بالنسبة للإنتخابات مبنياً، تحديداً، على الإيمان الراسخ بأنّ الفرنسيين قد نفد صبرهم لأجل التغيير وبأنهم محبطين بسبب "تسويفات" سنوات شيراك. وكان هذا موقفاً أجبر ساركوزي على إبقاء نفسه على مسافة من حكومات شيراك التي عمل فيها، وأكثرها تميزاً منصبه كوزير للداخلية في فترة الشغب التي حصلت في المدن في خريف 2005. فكوزير للداخلية، كان لساركوزي صيت التغلب على الإحساس بالعار بمرور الزمن (كمتحدث صريح، وفي مناسبات كمحاور قاسٍ)، كما كان له سجلاً يحافظ عليه؛ كبريطاني مرة أخرى، بكونه شديد وقاسٍ بما يتعلق بالجريمة وأسبابها. هذا السجل كان عامل نجاح أساسي بالنسبة لساركوزي في فترة الإنتخاب عندما سحب الدعم، بسبب ميزة هذا الموقف، من داعمي "الجبهة الوطنية" (FN) الأكثر عفوية ولا مبالاة .

لكن الى أي مدى يمكن التوقع من أن تؤدي إنتخابات 2007 الفرنسية الى أخذ فرنسا نحو حقبة جديدة، مع تقصيرها ببلوغ الجمهورية السادسة، وإنما بتجاوزها حدود الخامسة؟ ومع وجود القوى الهامة المولدة للإستقرار والإستمرارية في الجمهورية الخامسة، من قوانين أنظمتها الإنتخابية والحزبية، الى الإجماع السياسي العام الذي يجسد الخصائص الأساسية لـــ 50 عاماً من السياسة الخارجية الفرنسية وقسم كبير من السياسة المحلية أيضاً، بالإضافة الى ثقافة سياسية وطنية تُقيّم الوضع القائم بقدر ما تقيّم تقاليدها الثورية، ما هو نطاق التغيير الذي يمكن لهذه الإنتخابات أن تخلقه؟

فرنسا تصوت، تصوت وتصوت مرة أخرى

قُدِمَ للناخبين الفرنسيين فرصة التصويت ليس أقل من أربع مناسبات منفصلة في النصف الأول من العام 2007. ففي 22 نسيان و 6 أيار، كان هناك جولتان من المنافسة الرئاسية. ومن ثم في 10 و 17 حزيران، جاءت جولتان للإنتخابات التشريعية المتعلقة بالـــ 577 عضو من الجمعية الوطنية الفرنسية (مجلس النواب الأدنى). وبعيداً عن إرهاق الناخب، فقد كان الحضور محموماً– 84 بالمئة!– بما يتعلق بكلا الجولتين للإنتخابات الرئاسية، على عكس نسبة المشاركة المنخفضة غير المسبوقة (بالمعايير الفرنسية) التي بلغت 70 بالمئة قبل 5 سنوات.

وبالمقابل،كان عدد الحاضرين بالإنتخابات البرلمانية لعام 2007 منخفضاً نسبياً (60 بالمئة). وهذا الأمر يعود بحسب ما يبدو الى أن الهيئة الناخبة، عدا حالة الإرهاق أو السلبية من جانب الناخبين، قد توصلت الى فهم واحدة من الحقائق المستجدة للحياة السياسية الفرنسية: منذ إصلاح عام 2000 المخفض للفترة الرئاسية من 7 الى 5 سنوات، تحدث الإنتخابات التشريعية بعد الإنتخابات الرئاسية فوراً، وغايتهم كانت واضحة: المصادقة دون سؤال على الرئيس بما يتعلق بفترة سلطته/ سلطتها الرئاسية بإعطائه أكثرية برلمانية (لخمس سنوات). وبمواجهة واقع الحياة السياسية هذه، تقدم المقاطعة و/أو التصويت التكتيكي في الإنتخابات التشريعية آلية محدودة لوضع حد أعلى لحجم الأكثرية البرلمانية. ووفقاً لذلك، فإنّ كتلة الـــ UMP ("إتحاذ الحركة الشعبية")، المحتلة لمنصب معين مؤخراً، لم يتضخم حجمها، كما كان كثيرون من اليسار قد تخوفوا، لكن هذه الكتلة مع حلفائها، أمنت مع ذلك أكثرية تامة (313 مقعد لإتحاد الحركة الشعبية" UMP" من أصل 577، زائد حلفاء، آخذةً الأكثرية الرئاسية الى ما مجموعه 345 مقعداً مقابل 186 مقعداً للحزب الإشتراكي" PS" ،زائد حلفاء ليصل المجموع الى 277

مقعداً). أما الداعمون للجبهة الوطنية (FN) فقد كانوا مجموعة المقاطعين الأكبر في الجولة الثانية (فنظام التصويت ووضعهم كمنبوذين نسبياً من المجتمع يجعل من المستحيل على الجبهة الوطنية (FN) الفوز بمقاعد برلمانية)؛ كما صوت ناخبو قاعدة حزب الوسط غير المتحالف تكتيكياً في الجولة الثانية لدعم مرشحي اليسار بشكل رئيس. لذلك، فإنّ الدرس الأول من إنتخابات 2007، بخصوص مستويات المشاركة وسلوك التصويت، هو أنّ الفرنسيين قد صوتوا، جماعياً، تكتيكياً وآلياً لتحقيق مأرب توفير أكثرية عاملة للرئيس ساركوزي المنتخب حديثاً. وهذا يعرض الى رغبة طبقة سياسية مجهزة بالمتطلبات اللازمة للقيام بالتغيير. ويدعم الدرس الثاني من الإنتخاب هذا التفسير للأحداث، تحديداً تركّز الأصوات في المنافسة الرئاسية بالنسبة للمرشحين من الأحزاب "الرئاسية"، تحديداً إتحاد الحركة الشعبية (UMP) من اليمين والحزب الإشتراكي (PS)من اليسار.

وفي العام 2002، لم يُحرز المرشحون الممثلون لهذين الحزبين السائدين سوى نقاطاً سيئة للغاية، مع نقاط منخفضة تاريخياً بلغت أقل من 20 بالمئة بقليل بالنسبة للرئيس شيراك الموجود في منصبه، وأكثر من 16 بالمئة بقليل بالنسبة لرئيس الوزراء جوسبان، الذي كان يشغل منصبه في ذلك الحين، النسبة غير الكافية لحمله على خوض الجولة الثانية.

وبالمقابل، في العام 2007، فقد أحرز كل من ساركوزي ورويايل نقاطاً جيدة في الجولة الأولى (31 بالمئة و26 بالمئة على التوالي) ما جعل الجولة الثانية منافسة يمينية– يسارية "صحيحة" بحسب الممارسة المنطقية للجمهورية الخامسة. وفي العام 2007، كان عدد المرشحين البدلاء أقل من العام 2002 (10 و 14 مرشحاً إضافياً، على التوالي)، ليقدموا بذلك فرصة أقل بحصول إنقسام بالتصويت. وحتى في تلك الحال، فإن التصويت كان لا يزال أكثر تركزاً بشروط ذات صلة: حقق فرنسوا بايرو من حزب الوسط نسبة 18,55 بالمئة في العام 2007 (بالمقارنة مع 6,8 بالمئة قبل سنوات)، وجان ماري لوبان الذي تجاوز عتبة الـــ 5 بالمئة لوحده (نال 10 بالمئة)، مع مرشحين إثنين فقط حققا نسبة الـــ 2 بالمئة (أوليفييه بيسانسينو، من اليسار المتطرف، وفيليب دوفيلييه المرشح "المستقل"، من اليمين). بالإضافة الى ذلك، فاز ساركوزي في الجولة الثانية للإنتخابات الرئاسية، بأكثرية قوية جداً (53,06% من الأصوات مقابل 46,94 لرويايل) بعدد حضور عالٍ جداً، كما رأينا.

وتعرض هذه الملاحظات الى الدرس الثالث الذي يجب إستخلاصه من إنتخابات 2007 الفرنسية، تحديداً إستقطابية الحياة السياسية الفرنسية في حزبين رئيسيَّيْن، هما إتحاد الحركة الشعبية (UMP) من اليمين والحزب الإشتراكي (PS) من اليسار. فالحياة السياسية الفرنسية كانت منذ العام 1958 متسمة بنظام القطب الواحد وليس بنظام الحزبين، مع أقطاب يسارية ويمينية تتألف كل منها من حزب واحد كبير مع أحزاب أخرى تدور في فلكها. ووفقاً لذلك كان لدى الحزب الإشتراكي (PS) الحزب الشيوعي الفرنسي (PCF) الى يساره ، كما كان لإتحاد الحركة الشعبية (UMP) _سابقاً حزب "التجمع للجمهورية" (RPR) حزب الإتحاد الديمقراطي الفرنسي الوسطي (UDF) الى يساره؛ مع بقاء الجبهة الوطنية (FN) من اليمين بعيدة عن الإمتداد والتأثير بفضل سياسات لوبان الإستفزازية. أما في العام 2007، فمن الممكن الحكم بأنّ الحزب الشيوعي الفرنسي (PCF)قد دخل مرحلته النهائية، بأداء محترم في الجولة الثانية من الإنتخابات التشريعية رغم ذلك. أما بالنسبة لليمين، فقد كانت مشكلة الجبهة الوطنية (FN) المنبوذة، والى حد كبير،محيّدة من قِبَل حملة ساركوزي التي أدت الى سحب أصوات المنتخبين من اليمين المتطرف الى اليمين– الوسط لتكون ضمن هيئة ناخبة مميزة، بالنسبة لبعض المعلقين على الأقل(مارثلر، 2007؛ بيرينو، 2007) بحقها القانوني التدرجي أو بالإنحراف الى اليمين.

أما في قضية الوسط، فقد خرج المرشح الرئاسي فرنسوا بايرو بإستنتاجات خاطئة من جولته الأولى المتوهجة من "النجاح". إذ كان رده إنشاء حزب جديد، هو حزب الحركة الديمقراطية (الذي لقب فوراً بالـــ MoDem) ، لدمج إنتصاراته في الوقت المناسب لأجل الإنتخابات التشريعية– وفازبثلاثة مقاعد فقط في الوقت المحدد. أما في العام 2002، فقد فاز حزبه آنذاك، حزب الإتحاد الديمقراطي

الفرنسي (UDF)، بـــ 23 مقعداً بالمجموع. أما بالنسبة للفترة التشريعية، فقد عمل الحزب كقلّة شكاكة ونكدة في الهيئة التشريعية ضمن الأكثرية الرئاسية. وما بين إنتصار ساركوزي في ايار 2007 والإنتخابات التشريعية اللاحقة، تجنب معظم ممثلي حزب الإتحاد الديمقراطي الفرنسي(UDF)الراحلين (MPs) عمداً حزب الحركة الديمقراطية (MoDem) الجديد لـــ "بايرو" وشكلوا أنفسهم، بدلاً من ذلك، ضمن صيغة سياسية جديدة هي حزب "الوسط الجديد" المتحالف مع إتحاد الحركة الشعبية (UMP)، "مع رؤية لضمان بقائهم السياسي الخاص" (مارثلر، 12:2007).

أما ما قد يبدو مبدئياً مظهراً لسمات متناقضة يتعذر تفسيرها– مرشح من الوسط ناجح نسبياً في الإنتخابات الرئاسية، يبدو بمظهر كارثي في الإنتخابات التشريعية اللاحقة– فيقع بقوة ، بالواقع، ضمن منطق التصويت وأنظمة الحزب الفرنسي، وهي نقطة لم يتردد ساركوزي في الإشارة إليها خلال الفترة الإنتخابية مع وجهة نظر بخصوص بايرو المجروح. فالأحزاب الصغيرة في النظام الفرنسي تستمر وتدوم فقط إذا ما تحالفت مع شريك أكبر الذي يعترف عندها بالمعروف الإنتخابي مقابل حصوله على دعم الأكثرية الرئاسية في البرلمان. أما حلم بايرو بنظام حزبي جديد يبرز حزباً وسطاً مستقلاً فيظل خيالاً ووهماً في جمهوريته السادسة المتخيلة؛ وقد علم داعموه في الجولة الثانية للإنتخابات الرئاسية هذا الأمر وحولوا أصواتهم وفقاً لذلك أو أنهم إمتنعوا عن التصويت.

ومع إكمال عملية الإستقطاب السياسي، كان ساركوزي ناجحاً بشكل لافت في توحيد إتحاد الحركة الشعبية (UMP) قبل إنتخابات 2007 بوجه معارضة ضعيفة وواهنة من جاك شيراك– فالمقاومة الصريحة لم تكن لائقة ومستحسنة من المكتب الرئاسي. أما الحزب الإشتراكي (PS)، من جهة أخرى، فيستمر بالبحث عن روح وإستراتيجية وقائد؛ فقد سمح لنفسه، رغم فترة الإنتخابات نفسها، بالإحتشاد حول روايال، التي فازت، وبقوة، بتسمية الحزب لها. علاوة على ذلك، فقد برهن كل من روايال وساركوزي عن القوة التي لقبت بـــ "La Pipolisation"، أو حشد الحياة السياسية الحاشدة مع الأحزاب على النموذج الأميركي، ليكون ذلك بمثابة عربة لقادة ساحرين– الأمر الذي لا يعتبر غريباً عن تفسير شارل ديغول للحياة السياسية في أيامه.

ووفقاً لذلك، فإنّ سلوك التصويت الفرنسي في العام 2007 عمل على دمج لعبة القوانين الماهرة للمرشحين القياديين الخاصة باللعبة السيلسية الفرنسية. فميزة ساركوزي كانت نجاحه السابق، كما تحدّد آنفاً، بما يتعلق بحزبه وحلفاء حزبه. فعقبة روايال كانت حالة حزبها الخاص بها، وضعف حملتها تحديداً، وليس فقط بما يتصل بالسياسة الخارجية التي قادت كثيرون للإستنتاج بأنها ربما تكون غير مناسبة تماماً لحكم البلاد. ويستنتج مارثلر (2007) في هذه النقطة بأنّ نتائج الإنتخاب تؤشر بحد ذاتها الى تغيير من ثلاثة أوجه: تجدد جيلي، إنتصار ما هو سائد على الحياة السياسية المناهضة للنظام، وإحياء الإنخراط الشعبي بالحياة السياسية. على كل حال، ربما لا يمثل أي تطور من هذه التطورات، بحد ذاته، قطعاً لنسيج العلاقات؛ بالواقع، يمكن إعتبار بعضها بمثابة تطورات طبيعية بسبب، على سبيل المثال، السن المتقدمة لقيادة اليمين الفرنسي المتطرف، ما يؤدي الى تقويض جاذبية هذه القيادة؛ أو بسبب المصلحة المحددة العامة في فرنسا الموجودة في مبدأ الفعالية السياسية. أما الآخرون، مثل الفايننشال تايمز (27 أيار 2007)، فيحتجون بالقول بأنه بما أنّ ساركوزي كان أكثر شعبية بشكل ساحق وسط من تخطوا الستينات، وربما محبوباً كما لو أنه في سن ما بين 25–34 عاماً، فإنّ "الزمرة القديمة" وأولئك الذين في العمل هم الذين لا يزالون "في موقع المسؤولية جداً"؛ فإذا كانت هذه هي الحالة، عندها تعكس النتائج الإنتخابية إنتصار " الأعضاء المتمتعين بمراكز السلطة في الداخل" على "الخارجيين"، بحيث يعتبر ذلك أمراً مناقضاً لمثل هو حصيلة المقصي سابقاً. علاوة على ذلك، يعتبر أولئك المصوتين لأول مرة في العام 2007 (الذين تسجلوا بأعداد هامة على القوائم الإنتخابية)،، وحرْفياً، جيل مولود في عالم ما بعد الحرب الباردة التي ناضلت فرنسا لتتكيف معه، وذلك بأوجه عديدة؛ وأكثريتهم صوتوا لروايال.

الأولويات السياسية قيد العمل

كان لدى الحكومة الجديدة مشاكل أكثر إلحاحاً للمعالجة، وقد جاء الرد في شكل مجموعة أهداف سياسية متقنة جيداً، الى جانب إبتكارات تنظيمية محددة. وقد جعل ساركوزي، على العموم، شكل أجندة الحملة الرئاسية تدور حول قضية العمل المحلية بقوة، وشكلت هذه القضية لاحقاً قلب الهدف السياسي الأساسي لحكومته في تخفيض البطالة وتحسين مستوى المنافسة الإقتصادية الدولية لفرنسا.

وكان يوجد تحت هذه الأهداف البراغماتية تعبيراً حماسياً للعمل كوسيلة للقيم الأخلاقية والمعنوية. وبناءاً عليه، فقد إحتج ساركوزي في خطاب فوزه مساء أيار 2007 بالقول بأنّ "الفرنسيين قد نطقوا. لقد إختاروا الإنفصال عن أفكار وعادات وسلوكيات الماضي. أريد إعادة ترميم مكانة العمل، السلطة، الأخلاق، الإحترام، الفضائل . أريد أن أشرّف الأمة والهوية الوطنية".

وبذلك كان "العمل" السمة الأكثر بروزاً وأهمية لأجندة سياسية مثقلة بالقيم، والذي سيبرهن، بالمثال، إلتزام الحكومة بمعالجة المحرمات من كل نوع. وبذلك، فقد جاءت موجة الإصلاحات الأولى بنوداً بجعل أوقات العمل الزائدة– ضمن سياق الــ 35 ساعة عمل أسبوعياً– مجدية ضريبياً. وأعقب ذلك إصلاحات ضريبية أخرى بسرعة، بشكل حوافز للكسب، البيع، الملكية الخاصة والتوفير.

ومن ضمن هذه الموجة، كان مخططاً للإصلاحات أيضاً أن تعزز حالة المنافسة في الجامعات ومراكز الأبحاث الفرنسية، وقد سبق وتم التخفيف من إجراءات معينة من هذه الإجراءات ، رغم عدم مرور الا بضعة أسابيع على إستلامه منصبه.

أما رزمات إجراءات الإصلاح التي جاءت لاحقاً، فكانت غايتها إستهداف أنظمة سوق العمل وما دعاه ساركوزي "رفع المستوى الأخلاقي" للحياة الإقتصادية لصالح الوظائف والمكاسب.

أما الميادين السياسية الأخرى مثل الهجرة، الصحة، إعادة إنتاج العصرنة، الثقافة، الموارد المالية العامة، فيمكن إعتبارها، وبشكل مفيد هنا، كشبه مجموعات لهدف أولوي لدى فريق ساركوزي بجعل الإقتصاد الفرنسي إقتصاداً صحياً عن طريق تطهيره من الشوائب وذلك بواسطة خليط من العصا والجزرة. فنحن مدفوعون بقوة لتصنيف الأجندة السياسية الإقتصادية لساركوزي بمصطلحات مألوفة مثل "ليبرالية" أو "السوق الإجتماعي". ولكي نضع ذلك بصيغة صحيحة، فإنه سيقوم بفعل ما سينجح، منتبهاً بالكامل لحقيقة أنه كي تكون "ليبرالياً" إقتصادياً في فرنسا، فإن ذلك يعني إرتكاب إنتحار سياسي، بحسب كلماته.

هذه أجندة محلية ذات إرباكات وإرتدادات فورية بالنسبة لشركاء فرنسا الخارجين، خاصة الأوروبيين. فليلة فوزه الرئاسي، أعلن ساركوزي بأنّ فرنسا قد "عادت الى أوروبا"، وقد حافظ على وعده بمقتضى العمل على توازن التفاوض، الإعتراف والخداع. وبناءاً على ذلك، فقد ساعد الرئيس ساركوزي في إجتماع المجلس الأوروبي في حزيران 2007 على تعزيز بقايا وفضلات المعاهدة الدستورية وتحويلها الى شيء أكثر إثارة للشهية، من حيث فاوض على إزالة إحدى أهداف تأسيس الإتحاد الأوروبي، تحديداً مواصلة المنافسة الحرة وغير المنحرفة، مع تفاجؤ الجميع به تقريباً: لقد كان هذا إنجازاً هاماً بضوء "لا" الفرنسية لأجندة الإتحاد الأوروبي الإقتصادية الليبرالية العلانية، وسيكون شركاء فرنسا مخطئين بإعتبار هذا الأمر تحركاً كلامياً صرفاً: ساركوزي أكثر إيجابية بكثير من سابقيه بخصوص فوائد العولمة، لكنه مصمم بشكل مساوٍ أن يقول رأيه بخصوص رغبته بــ "حماية" المواطنين الفرنسيين من التأثير العالمي المفرط؛ وهذا الأمر أيضاً مرتبط بأجندته المحلية بتعديل جيد ودقيق لتوازن سوق الدولة، ويمكن القول لتبيان ما يدعى بمقاربة فرنسية "إستثنائية" للعالم الواسع وضرب مثل عليه.

أما بما يتعلق بالجانب الخاص المتعلق بتوسيع الإتحاد الأوروبي، فإنّ تركيا، بالنسبة لساركوزي، ليست بلداً أوروبياً، لا جغرافياً ولا ثقافياً، ولهذا فليس لها مكان ضمن حدود أوروبا. وهذه وجهة نظر يُتمسّك بها الى حد واسع في فرنسا بين أوساط المؤيدين التقليديين للأوروبيين، وخصوصاً هؤلاء. وليست مصادفة أنّ ساركوزي قام بتعيين شخص داعم لعضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي (رجل من اليسار الفرنسي)، هو برنار كوشنير، كوزير للخارجية. ففي خبطة واحدة، أصبح بإمكان ساركوزي، وفقاً لذلك، أن يجتذب الجماهير المؤيدة المحلية والخارجية

(في حين يسحب من اليسار الفرنسي أحد "نجومه") حول قضية مثيرة للجدل بشدة، مع علمه بأنّ السلطات الرئاسية تعطية القول الفصل حول مسائل سياسية خارجية صعبة كهذه. علاوة على ذلك، فقد بدأ بديل ساركوزي للعضوية التركية يأخذ شكله في خطاباته وتياراته السياسية الخارجية كرئيس دولة: الإقتراح المتعلق بالإتحاد الشرق أوسطي الذي يجمع كل الدول الواقعة على حدود المتوسط (والتي ليست كلها دولاً عضو في الإتحاد الأوروبي)، بما فيها تركيا، والمسؤولة عبر مجموعة مؤسساتها الخاصة بها عن تطوير المنطقة لتصبح "جسراً" بين أوروبا وأفريقيا.

هذه سياسة تحتل مكانها في رؤية ساركوزي لفرنسا في العالم الواسع بسهولة، والتي وفقاً لها ليس لفرنسا ما تندم عليه (خاصة بما يتعلق بماضيها الإستعماري)، وحيث يمكنها أن تعمل بكل الإتجاهات كصديق شديد الأهمية- بما في ذلك الولايات المتّحدة. ففي شؤون السياسة الخارجية وكذلك الداخلية، فإنّ إبتكار ساركوزي هو براغماتية مقاربته؛ فنشر وتعزيز اللغة الفرنسية؛تى سيكون خاضعاً لإختبار الواقع.

إستنتاجات

إنّ فريق حكم ساركوزي، بظل رئيس الوزراء فرنسوا فيلون، يبدو مختلفاً عن سابقيه في إهتمامه وإلتفاته الى مبادئ رئيسية ثلاث: العرض بضم أصحاب الثقل السياسي من أحزاب أخرى غير إتحاد الحركة الشعبية (UMP) _أو رحابة الصدر وسعة الأفق السياسي، التنوع- ضم شخصيات من الأقليات "المهاجرة" الفرنسية الى الحكومة؛ والتكافؤ- أو تمثيل النساء في بعض الحالات في مواقع وزارية رفيعة. وبهذا الخصوص، ربما يكون ساركوزي مخلصاً بشكل واضح وصريح لعمق وإتساع إنتصاره الرئاسي- مستعيراً، حرفياً، من اليسار، اليمين والوسط العمل على تشكيل حكومة تُشرّع التغيير. والقضية أيضاً هي أنه يتبع أيضاً إنسياب الثقافة السياسية الفرنسية المعاصرة التي تتحرك ببطء وحذر نحو سياسة ضم وتمثيل أكبر؛ وبهذا المعنى، فإنّ ساركوزي يركب توجهات موجودة بدلاً من إختراعها. كما قام ساركوزي أيضاً بزرع شخصيات قوية في مكتب الإليزيه نفسه، الأمر الذي سيوازن حكومته ذات المظهر الجديد. أما منتقدو ساركوزي، فيحتجون بالقول الى أن قوة شخصيته الصافية والشفافة، إضافة الى قوة إنتصاره ووحدة حزبه، تجعل عملية "ترؤس" النظام نتيجة متقدمة (سابقة من حيث المكان والزمان).

إنّ هذا الجانب البارز من إنتخابات 2007 يتيح لنا ملاحظة وإدراك إستقرار أكثر دقة وإبهاماً للجمهورية الخامسة. فساركوزي سيكون، من دون شك، رئيساً "قوياً"- فهو هنا كي يحكم، كما قال، وهذا يقع ضمن منطق الجمهورية الخامسة. كما أنه ينوي تعزيز الجوانب البرلمانية للنظام: لقد جعل كبار وزراء فيلون يثبتون (ويفوزون) بالإنتخابات البرلمانية، على سبيل المثال، رغم إعطائهم التفويض بمراجعة العلاقات التنفيذية- التشريعية. هذه تطورات ستؤدي الى إرساء الجمهورية الخامسة في هويتها كنظام هجين، شبه رئاسي، وليس نظاماً في حالة تحول الى شيئ أكثر إستقراراً ودواماً.

إنّ الإختبارات تنتظر ساركوزي في شكل رئاسة 2008 الفرنسية للإتحاد الأوروبي، من بين أشكال أخرى، التي ستتزامن مع مراجعة مستوى موازنة الإتحاد الأوروبي الهامة، تحديداً بما يتعلق بالسياسة الزراعية المشتركة (CAP)، عندما ستعترض براغماتية ساركوزي مصالح محلية ثابتة. فمحادثات التجارة العالمية يجب أن تتقدم أيضاً، الأمر الذي سيعبر عن عمق عقلية ساركوزي، بأنّ "التجارة الحرة" هي عقيدة أخلاقية سيتم تحديها، هذا دون أن نذكر صبر شركاء ساركوزي وقدرتهم المبدعة على التخيل. وإنّ "عودة دخول" المجتمع الفرنسي الى الحياة السياسية بعد عطلة الصيف، في أيلول 2007، سيختبر، حتماً، كفاءة فريق ساركوزي في التفاوض بما يتعلق بتنفيذ موجات إصلاحاته المحلية المقبلة.

فعندما أعلن نيكولا ساركوزي المنتخب حديثاً في ليلة الإنتخاب قائلاً: "أدعو كل الفرنسيين، المتخطين لأحزابهم، معتقداتهم وأصولهم أن يتوحدوا معي لوضع فرنسا في حالة الحركة"، فقد كان يتحدث لغة اليسار الفرنسي، الموجودة في نموذج شارل ديغول. وبناءً على ذلك، فقد أشار الرئيس ساركوزي الى نيته بسلب فرنسا منطقتها الأليفة المريحة وسوقها بإتجاه قدر مجهول، على دروب يمكن، مع ذلك، الوثوق بسلوكها.

Research Services Group
www.ipileb.com